

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ٦٦٦ لسنة ٢٠١٧

بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥

باعتراض تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق الولاء لضباط الأمن المركزي
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
والأئحة التنفيذية وتعديلاتها :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين
في مصر والأئحة التنفيذية وتعديلاتها :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠١٦ بتفويض نائب
رئيس الهيئة في اعتماد الموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة :

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٧ بتسجيل صندوق
الولاء لضباط الأمن المركزي برقم (٢٧١) :

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها :

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٦/١٢/١٧
بالموافقة على تعديل المادة (٤/٩) من لائحة النظام الأساسي للصندوق اعتباراً من ٢٠١٦/١٢/١٧ :

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦

بجلستها المنعقدة في ٢٠١٧/٥/١٥ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة
المؤرخة في ٢٠١٧/٧/٢ :

قرار:

مادة ١ - يُستبدل بنص المادة (٤/٩) من الباب الثالث (المزايا) ، النص التالي :

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة (٩) :

تُصرف المزايا الآتية في الأحوال المبينة فيما يلى :

٤ - في حالة انتهاء الخدمة بسبب النقل خارج الأمن المركزي مع استمرار الخدمة

بوزارة الداخلية :

(أ) في حالة أن تقل مدة خدمة العضو بقطاع الأمن المركزي عن ثلاثة سنوات :

يُرد له كافة مدفوعاته مضافاً إليها (٪٨) من قيمتها .

(ب) في حالة أن تكون مدة خدمة العضو بقطاع الأمن المركزي ثلاثة سنوات فأكثر :

يكون من حق العضو الاستمرار بالتمتع بكل مزايا النظام مقابل استمراره

في سداد كافة الاشتراكات المحددة بالنظام أو يُرد له كافة مدفوعاته

مضافاً إليها (٪٨) من قيمتها وذلك في حالة عدم استمراره بعضوية الصندوق .

مادة ٢ - يسرى هذا التعديل وفقاً لما قررته الجمعية العمومية للصندوق

باجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر ،

وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نائب رئيس الهيئة

المستشار/ رضا عبد المعطى